وفقاً لمعايير تقنية eMTC/Cat-M1»» لإنترنت الأشياء الخلوي

«إريكسون» و«كوالكوم» تستكملان الاتصال البياني الصيني الأول

شركة إريكسون

قامت كل من إريكسون وكوالكوم إنك للتكنولوجيات، شركة فرعية من كوالكوم المسجلة، باستكمال الإتصال البياني الصيني التام الأول من خلال إستخدام تقنية إنترنت الإشياء الخليوي eMTC/Cat-M1.

تم إجراء الإختبار في المختبر العائد لقسم الأبحاث في معهد أبحاث تشاينا موبايل يوم 11 نوفمبر 2016، وقد تم خلال الإتصال إستخدام تقنية MDM9206 LTE الحديثة من كوالكوم للتكنولوجيات، أما البث المباشر للإتصال فكان من خلال شبكة إريكسون اللاسلكية.

إن الهدف الأساسي من هذا الإتصال هو تقييم تقنية eMTC/Cat-M1 الجديدة لإنترنت الأشياء التي تم تحديد قياسها في الإصدار 13 من مشروع شراكة الجيل الثالث لتطبيقات وخدمات شبكة المناطق الواسعة المنخفضة القدرة. لقد تم تصميم هذه التكنولوجيا لدعم العديد من حالات إستخدام شبكات المناطق الواسعة المنخفضة القدرة التي تتطلب دعماً عالياً للتحرك، ومن ضمنها ناقلات تقنيات الإتصال وأجهزة الإستهلاك الممكن إرتداؤها. ويمكن لهذه التقنية أن تحقق اداء افضل من تقنية الجيل الرابع لناحية التكاليف، الجهوزية والتغطية.

تعمل إريسكون حالياً عن قرب مع العديد من الشركات الرائدة لتسريع حركة تطوير وتسويق نظام الاتصال المشترك لإنترنت الأشياء الخليوي. وستكون المنتجات التجارية لبرمجيات eMTC/Cat-M1 ستكون متوافرة في الأسواق في نهاية العام 2016 وذلك بدعم من الشبكة اللاسلكية لإريكسون.

في هذا الإطار صرح فيري فانفي، نائب الرئيس لإدارة المنتجات في كوالكوم إنك للتكنولوجيات، قائلاً: «نحن سعداء جداً بنجاح تجربة الإتصال البياني الصيني التام عن طريق إستخدام تقنية إنترنت الأشياء الخليوي eMTC/Cat-M1 بالإرتكاز على المودم الخاصة بنا من طراز MDM9206. تعتبر هذه التجربة إنجازاً هاماً لدعم إصدار حزمة جديدة من خدمات إنترنت الأشياء. ومن ضمنها الطاقة الذكية، تتبع الأصول، التحكم الصناعي والأتمتة، وبناء السلامة. نحن نتطلع قدماً للعمل مع شاينا موبايل وإريكسون لتأمين هذا النوع من الخدمات للمستخدمين الصينيين».

وفي هذا الصدد قال كريس هوغتن، الرئيس الإقليمي في إريكسون لمنطقة شمال شرق آسيا: «إريكسون سعيدة جداً بالتعاون مع شاينا موبايل وكوالكوم للإستفادة من الفرص التي يقدمها إنترنت الأشياء الخليوي. إن ريادتنا وخبراتنا العالمية في مجال إنترنت الأشياء، ستمكننا من التعاون المتين مع عملائنا وشركائنا لتحقيق الإمكانات الكاملة في سبيل إيجاد المجتمع الشبكي».

تمثل المودم MDM9206 آخر إبتكارات كوالكوم للتكنولوجيا، بدعمها لتطبيقات وخدمات إنترنت الأشياء لجهة القدرة المنخفضة، الحزمة العريضة المنخفضة، وكفاءة التكلفة. لقد صممت هذه المودم خصيصاً من اجل تقنية LTE من فئة M1 المطورة إلى LTE M1+ NB-1 بنظامها الثنائي لتحديث البرامج المتوقعة المستقبلية. إن مقاربة النظام الثنائي تجمع بين افضل ما تقدمه هذه التقنيات، إضافة إلى تقديم حل عالمي مرن لمنتجات إنترنت الأشياء يتناسب مع عدة استخدامات المشغل. إن فئتي M1 و NB-1 LTE المصممتين في مودم MDM9206 تمنح تقنية LTE المزيد من التحسينات والتطويرات مما سيخفف من تعقيدات أجهزة إنترنت الأشياء. إن التقنيات الجديدة يمكنها أن تتعايش مع البنية التحتية لتقنية LTE وظيفها مما يمنح حل إستثنائي لمالكي تقنيات شبكة المناطق الواسعة المنخفضة القدرة.

إن إريكسون اليوم اثبتت حضورها في كافة الأسواق المستخدمة لتقنية LTE بكافة عالية كالولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وقد صنفت الأولى عالمياً لناحية مسؤوليتها عن الإستخدام لشبكة تقنية LTE. إضافة إلى ذلك، فإن 40% من مجمل إستخدام الشبكة اللاسلكية على المستوى العالمي يمر عبر شبكات إريكسون المتعددة، لقد قامت إريكسون على الصعيد العالمي من توزيع 270 وحدة من تقنية LTE RAN ومن شبكات الحزم المتطورة النواة، 200 منها مستخدمة تجارياً.

مصر تشهد أعلى مستوى لاحتياطي النقد الأجنبي منذ 2011

البنك المركزي المصري

سجل احتياطي النقد الأجنبي في مصر بنهاية ديسمبر أعلى مستوى منذ 2011، عند 24.265 مليار دولار، ليقترب من المستوى المستهدف السابق للبنك المركزي والبالغ 25 مليار دولار.

وكانت مصر تمتلك نحو 36 مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبي قبل ثورة 2011 التي أطاحت بالرئيس الأسبق حسني مبارك.

وقال محمد أبو باشا من المجموعة المالية هيرميس «ارتفاع الاحتياطي يعكس زيادة التدفقات من المحافظ الأجنبية في بورصة مصر وأدوات الدين».

وكان الاحتياطي النقدي عند 23.058 مليار دولار في نهاية نوفمبر، وهو ما يعني ارتفاعه في ديسمبر بمقدار 1.207 مليار دولار.

وقال هاني فرحات من «سي. آي كابيتال»: «المركزي نجح في تحقيق مستهدفه بوصول الاحتياطي إلى 25 مليار دولار. الارتفاع قوي وملحوظ ويغطي الواردات لأكثر من 5 أشهر».

وأضاف «الارتفاع في الاحتياطي سيعيد الثقة في قدرة البنك المركزي على إعادة الاستقرار إلى سوق الصرف».

وكانت مصر قد فاجأت الأسواق في الثالث من نوفمبر عندما تخلت عن ربط الجنيه بالدولار الأميركي، في إجراء يهدف لجذب تدفقات رأسمالية والقضاء على السوق السوداء.

بعد ارتفاع أسعار مواد البناء بطريقة جنونية

عبدالعزيز: خسائر شركات المقاولات المصرية تتجاوز 10 مليارات جنيه

حسن عبد العزيز

يترقب قطاع المقاولات المصري إقرار مشروع قانون تعويض الشركات عن فروق الأسعار واختلاف تكلفة تنفيذ المشروعات، ليتمكن من استرداد خسائره الناجمة عن انخفاض سعر صرف الجنيه.

وقدرت اللجنة المشكلة لتحديد قيمة تعويضات شركات المقاولات، المستحقة لها عن ارتفاع سعر الدولار بنحو 10 مليارات جنيه.

يفي رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء حسن عبد العزيز هذا التقدير جملة وتفصيلا، مؤكدا أن خسائر شركات المقاولات تتجاوز 10 مليارات جنيه، مستدا ذلك إلى عدة عوامل أبرزها ارتفاع أسعار مواد البناء بطريقة جنونية، وزيادة أسعار المخروقات كما أن تطبيق القيمة المضافة زادت العبء على الشركات.

ولفت عبد العزيز إلى أن قانون تعويض الشركات أقرته الحكومة وينتظر مصادقة مجلس الدولة والبرلمان ليصدر في ما بعد به قرار جمهوري.

وأوضح أن كل المشاريع القائمة قبل قرار تعويم الجنيه بـ14 مارس الماضي لن يشملها قرار التعويض.

وكشف أن جميع شركات المقاولات المسجلة في الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء، والبالغ عددها 30900 شركة معرضة لخطر الإفلاس.

فروق الأسعار والتعويضات من جهته، أشار اللواء محمد ناصر رئيس اللجنة إلى أن فروق الأسعار والتعويضات لا توجد لها نسبة أو قيمة ثابتة، ويتم تحديدها حسب كل مشروع، وشدد أنه لن يتم صرف أي تعويضات، قبل صدور القانون، والتنسيق مع وزارة المالية للصرف، وفقا للقوانين المتاحة لديها.

ولفت إلى أنه تم وضع ضوابط لاحتساب فروق الأسعار وفقا لتاريخ التوقيع، فالعقود التي تم توقيعها قبل 3 إبريل على سبيل المثال لا الحصر لها ضوابط، والتي انتهت قبل 3 نوفمبر لها ضوابط أخرى.

وكان مجلس الوزراء قد وافق على مشروع قانون بتعويض شركات المقاولات عن القرارات الاقتصادية خلال الفترة الماضية ومنها تحرير سعر صرف العملة المحلية ورفع أسعار المواد البترولية وتم إحالة القانون للبرلمان.

وبعد القانون استكمالا لقرارات أخرى اتخذها مجلس الوزراء منها مد فترة تنفيذ العقود من 3 إلى 6 أشهر حتى لا تتعرض شركات المقاولات لغرامات التأخير بجانب قيام وزارة الإسكان بصرف بنود فرق الأسعار طبقا لقانون المناقصات والمزايدات.

بريطانيا: ارتفاع مبيعات السيارات إلى أعلى مستوى في تاريخ البلاد

أظهرت بيانات رسمية ارتفاع مبيعات السيارات في بريطانيا خلال العام الماضي 2016 لتسجل اعلى مستوى في تاريخ البلاد بعد بلوغها 2ر69 مليون سيارة.

واوضحت البيانات التي وردت ضمن تقرير اصدرته (جمعية مصنعي وبائعي السيارات) ان المبيعات سجلت خلال العام الماضي ارتفاعا بنسبة 3ر2 بالمئة مقارنة بالعام الذي سبقه متجاوزة الرقم القياسي السابق المسجل عام 2015 والذي بلغ 63ر2 مليون سيارة.

واكدت ان المبيعات حققت نموا ايجابيا للعام الخامس على التوالي مستفيدة من تدني قيمة الفوائد على قروض شراء السيارات وارتفاع ثقة المستهلكين اضافة الى نجاح الشركات في طرح موديلات وتكنولوجيا جديدة باستمرار.

وفي المقابل توقع التقرير ان تسجل المبيعات خلال عام 2017 تراجعا ما بين 5 و6 بالمئة معتبرا ان ذلك لا يعد نموا سلبيا مؤثرا وانما اعتدال لمستوى المبيعات بعد خمسة اعوام من النمو المتواصل.

ولفت في هذا الصدد الى ان المبيعات ارتفعت عام 2012 من 2ر04 مليون وحدة الى 2ر69 مليون وحدة العام الماضي مبينا ان 85 بالمئة.

وحذر التقرير من ان اسعار السيارات ستشهد ارتفاعا تدريجيا هذا العام بسبب استمرار تراجع قيمة الجنيه الاسترليني منذ استفتاء الانسحاب من الاتحاد الاوروبي في يونيو الماضي.

وذكر ان الاسعار سجلت بالفعل ارتفاعا ما بين 2 و3 بالمئة غير ان الشركات المصنعة تحملتها خلال العام الماضي للحفاظ على وتيرة عالية للمبيعات.

«استثمار القابضة» القطرية تستعد لاستحواذات في 2017

تعتزم شركة «استثمار القابضة» في قطر، القيام باستحواذات من شأنها أن ترفع إيراداتها، وأشارت إلى أنها ستقوم بتمويلها من خلال إصدار أسهم جديدة أو الاقتراض، لأن حصيلة الاكتتاب المرتقب ستعود إلى المؤسسين.

ويتطلق في الثامن من الشهر الجاري الاكتتاب الأولي على 60% من رأسمال الشركة، عبر طرح 49.8 مليون سهم، بسعر عشرة ريالات وعشرة دراهم للسهم.

يشار إلى أن شركة «استثمار القابضة» تعمل من خلال شركاتها التابعة في مجالات المقاولات والشحن والعقارات والتعليم، وقد نمت إيراداتها بـ13% في النصف الأول من العام 2016 الى نحو 240 مليون ريال قطري، في حين انخفضت الأرباح الصافية بـ4%.

«الفيدرالي الأمريكي» يتوقع نمواً أسرع للاقتصاد بعهد ترامب

مقر الاحتياطي الفدرالي الأمريكي

اظهر محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي لشهر ديسمبر ان كل صانعي السياسة النقدية بالبنك المركزي الأمريكي تقريبا يعتقدون أن الاقتصاد قد ينمو بخطى أسرع بفضل إجراءات التحفيز المالية في ظل إدارة ترمب وان الكثيرين منهم يتوقعون وتيرة اسرع لزيادات أسعار الفائدة.

وأشار محضر الاجتماع كيف ان الأداء داخل مجلس الاحتياطي تتغير بوجه عام ردا على وعود الرئيس المنتخب دونالد ترمب تخفيضات ضريبية وانفاق على البنية التحتية وتخفيف القواعد التنظيمية.

وقد تعطي مثل هذه التغييرات دفعة للتضخم وربما تمهد لمواجهة بين رئيس يسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي ومجلس الاحتياطي الذي من مهامه منع نمو تضخمي للاقتصاد.

وقال محضر الاجتماع الذي عقد يومي 13 و14 ديسمبر كانون الأول «حوالي نصف المشاركين ادرجوا في توقعاتهم فرضية لسياسة المالية العامة أكثر توسعا».

«كلهم تقريبا أشاروا أيضا إلى زيادة في الاحتمالات الصعودية لتوقعاتهم للنمو الاقتصادي.»

ورفعت اللجنة صانعة السياسة بمجلس الاحتياطي بالإجماع أسعار الفائدة الشهر الماضي بمقدار ربع نقطة مئوية وأشار أعضاء اللجنة إلى وتيرة أسرع مما كان متوقعا في السابق لزيادات الفائدة في 2017 . ونظر إلى ذلك على أنه رد الفعل الأولي للبنك المركزي على فوز ترمب في انتخابات الرئاسة في الثامن من نوفمبر تشرين الثاني.

لكن محضر الاجتماع اظهر ان صانعي السياسة قد يشيرون إلى مسار أكثر قوة لزيادات الفائدة إذا زادت الضغوط التضخمية. وأثناء حملته الانتخابية وعد ترمب بمضاعفة وتيرة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة و«إعادة بناء» البنية التحتية بالبلاد.

وعقب زيادة الفائدة في اجتماع ديسمبر كانون الأول أبلغت جانيت يلين رئيسة مجلس الاحتياطي الصحفيين أن انتخاب ترمب وضع البنك المركزي الأميركي تحت «سحابة من عدم اليقين».

وسيتولى رجل الأعمال الجمهوري المنصب في العشرين من يناير كانون الثاني وحتى الآن لم يكشف عن تفاصيل خططه الاقتصادية.

ويراهن المستثمرون في وول ستريت على أن المرة القادمة التي سيرفع فيها مجلس الاحتياطي أسعار الفائدة ستكون في يونيو حزيران وأنه ربما يقرر زيادتين فقط للفائدة بحلول نهاية العام.

اللعيبي: العراق يتعامل بـ«حكمة» مع ملف «تخفيض الإنتاج»

جبار اللعيبي

اعلن وزير النفط العراقي جبار اللعيبي ان بلاده بدأت اجراءات خفض الانتاج الوطني من النفط الخام مع مطلع عام 2017 بناء على قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك).

واكد الوزير العراقي في بيان صادر عنه التزام بلاده بقرار (اوبك) الذي اتخذ في الاجتماع الاخير بفيينا من خلال وضعه خطة مدروسة لخفض الانتاج من حقول البلاد مع مطلع العام الجديد.

واوضح ان العراق يتعامل «بحكمة» مع هذا الملف لافتا الى ان العراق يعمل مع المنتجين الدوليين من اجل تحقيق التوازن المطلوب بين العرض والطلب بما يدعم اسعار النفط خلال المرحلة القادمة.

وذكر اللعيبي انه تم اتخاذ قرار خفض الانتاج النفطي من اجل تعزيز استقرار اسعار النفط في السوق العالمية وسوف تنتفي الحاجة اليه حال تحقيق اهداف المنتجين في مواجهة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية.

وكانت منظمة (اوبك) توصلت في الاتفاق التاريخي للمنظمة باجتماعها الوزاري (171) المنعقد في 30 نوفمبر الماضي الى قرار خفض الانتاج بمقدار 2ر1 مليون برميل يوميا ابتداء من يناير الجاري وتصل حصة العراق الى 200 الف برميل يوميا.

يذكر ان اتفاق (أوبك) لخفض إنتاج النفط الخام قائم بين دول (أوبك) إضافة الى منتجين مستقلين.